العدد (2121) السنة الثامنة - الخميس (4) أيار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مسلسل الارهاب الغذائي يفوق صفقات الاسلحة الفاسدة

مسؤولون وراء استيراد اغذية منتهية الصلاحية

تمارة البالغة من العمر٤سنوات تلك الطفلة التي لم تنفك عن الصراخ طوال الليل بسبب شدة الالم الذي اصيبت به بعد تناولها كيس من الشيبس المحمص والمستورد من احدى دول الجوار ، وفجاة هدأت وساد المنزل الصمت للوهلة الأولى، والديها اعتقدوا ان الالم انتهى وذهبت في غفوة نوم عميق ، وما هي الا دقائق حتى اصيبت بنوع من الهياج العصبي وهستريا مصحوبة بصراخ هز المكان لتنقل تمارة الى اقرب مستشفى لكن بعد فوات الاوان لاصابتها بنزف حاد بالامعاء اودى بحياتها ، هذا القصة تصلح لان تكون حلقة من حلقات مسلسل لملف الاغذية الفاسدة في العراق الذي بدء ليكمل ملف الاسلحة الفاسدة والنهاية المشتركة بينهم الاف الضحايا من المواطنين الابرياء ،فهل تمارس عملية ابادة جماعية للعراقيين عن طريق الاغذية الفاسدة المستوردة .

بغداد/ ايناس طارق
عدسة: ادهم يوسف

الى ذلك تشير تقارير الى وجود لحوم وأغذية مجمدة ومختلف المواد الغذائية، كم من عشرات الأطنان من هذه السموم لم تكتشف بعد أو دخلت إلى بطون العراقيين دون ذنب اقترفوه غير أنهم يعيشون على ارض العراق، فكم من الاستجوابات والجولات التي شهدناها في السنوات الأخيرة من قبل السياسيين وأعضاء الكتل السياسية، ولم تتم معاقبة وحبس المذنب، فقد أصبحت الرشوة، وللأسف الشديد، تقليدا وعرفا لدى بعض الموظفين ممن باعوا ضمائرهم فمن يحمي ويسهل أمر هروب المتورطين في صفقات الأغذية الفاسدة إلى الخارج .

سلسلة طويلة من ملف فساد الاغذية فبعد اكتشاف صفقات الأغذية الفاسدة من استيراد زيوت وشاي وبقوليات والكثير من مفردات البطاقة التموينية يكشف عن وجود أغذية أخرى مختلفة منتهية الصلاحية مثل "الشبيس، والشكولاته، وعلب اللحوم المستوردة من عدة مناشئ عربية وعالمية، وأكد رئيس جمعية حماية المستهلك الوطنية سند الأعرجي في تصريح لـ(المدى) إن الكثير من هذه المواد تم فحصها وتبين أنها لا تصلح للاستهلاك وتسببت في كثير من حالات التسمم والإصابة بالتهابات الأمعاء المختلفة .

ملفات الفساد ولجنة النزاهة

ملفات تضم في طياتها عشرات القضايا التي تعرض حياة المواطن للخطر من خلال عشرات الأطنان من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية ابتداء من صفقات الشاي المخلوط بنشارة الخشب والحليب والسكر والبقوليات مرورا بصفقة الزيت الذي تقوم عدة جهات سياسية ونيابية وشعبية لكشف خلفيات تلك الصفقة التي فاقت مبالغها وحسب تصريحات رسمية عراقية ان كميات زيت الطعام التي تم استيرادها قبل عامين والبالغة ٥٥ الف طن تقدر قيمتها ب ٧٥ مليون دولار، أي ما يعادل تسعين مليار دينار عراقي، وتؤكد التقارير أيضا أن بدلات إيجار الحاويات والأرصفة في الموانئ تقدر قيمتها ٧ مليارات دينار، وهذا ما ينبغي أن تدفعه الحكومة العراقية للتاجر المورد لصفقة الزيوت، باعتبار انه لا يتحمل التبعات والاستحقاقات المالية لبقائها في حاويات وأرصفة الموانئ وأكد النائب المستقل صباح الساعدي وعضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) قائلا: إن القبول بصفقة الزيت الفاسدة أو صفقات الأغذية الأخرى المشبوهة والمنتهية الصلاحية يعتبر كارثة كبرى، وأكد الساعدي في حديثه أن لجنة النزاهة لا تتوارى عن محاسبة المقصرين والمشاركين في ابرام هذه الصفقات التي سببت موت العشرات من الأبرياء نتيجة تناولهم تلك الأغذية وهذه الملفات سوف تكشف عن أسماء المتورطين بعقد شرائها، وأشار الساعدي إلى أن ملفات الأغذية الفاسدة تشمل العديد من المواد الغذائية التي استوردت ووزعت على المواطنين وضمن فقرات البطاقة التموينية لكن القضاء لن يتهاون في محاسبة المقصر.

يذكر أن صفقة الزيوت النباتية كانت مخصصة التوزيع على محافظات (البصرة، ميسان وذي قار). بينما علق النائب حسين الأسدي من الائتلاف الوطني العراقي وعضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) قائلا: إن مسألة استيراد المواد الغذائية من قبل وزارة التجارة خصوصا المستوردة بين عام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ شكلت لجنة خاصة تتابع تلك العقود المبرمة ونوعية المواد المستوردة ومن ثم التعاقد عليها، وهناك مخالفات قانونية كبيرة كشفتها اللجنة من التحقيقات الأولية، وأردف الأسدي في حديثه قائلا: إن ملفات الأغذية الفاسدة كثيرة وتجري متابعتها بشكل جدي ومباشر من قبل اللجان البرلمانية المختصة مثل النزاهة والاقتصاد والقانونية، والتأكيد على ما هي أسباب إبرام عقود بمبالغ كبيرة في الوقت وجود عقود أسعارها مناسبة ومن نفس المنشأ إضافة إلى أسباب تأخر وصول تلك المواد المبرمة بالعقد ولماذا تعاقدت عليها وزارة التجارة وهي تعلم أن مدة صلاحيتها قريبة جدا ولا تتعدى الشهرين، وأشار الأسدي في حديثه إلى أن هناك عقودا غذائية سببت مشاكل صحية لآلاف المواطنين ولم تتوارى وزارة التجارة عن توزيعها رغم علمها أنها مواد غير صالحة لاستهلاك البشري وما حدث أخيراً من اكتشاف صفقة الزيوت القابعة في موانئ البصرة وصدور قرار من قاضي التحقيق بإيقاف توزيع الصفقة كان صفعة للكثير من المتورطين بصفقات مشبوهة مثل صفقة الحليب والشاي وسوف تقوم لجنة النزاهة بمحاسبة المتورطين بتلك العقود ومهما كان موقع او صفة المتعاقد مسؤولا حكومياً او تاجرا او موظف فالقانون يطبق العدالة على الجميع وأرواح العراقيين ليست رخيصة ولا يستهان بها. وأكد الأسدي في حديثه قائلا: إن لجنة النزاهة لن تخضع لأي ضغوط خارجية ولن تتستر على اي شخصية وسوف تعرض الوثائق والأسماء المتورطة باستيراد الأغذية الفاسدة على البرلمان والشعب .

أما النائبة عالية نصيف جاسم من القائمة العراقية وعضوة لجنة النزاهة فقد قالت في تصريح لـ(المدى): إن ملفات استيراد المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك البشري تفوق أعدادها العشرات وتشير وثائقها الى تورط الكثير من المسؤولين في الحكومة ووزارة التجارة بعقد صفقات مشبوهة ولم يتوقف الأمر إلى هذا الحد، بل إن التغاضي والسكوت جريمة أيضاً وإيقاع المواطن ضحية لأمراض والموت من اجل تحقيق الربح هو جريمة أخرى، لكن الملفات لن تغلق وسوف يتم محاسبة المقصر مهما كانت درجته الوظيفية وهناك الكثير من العقود والصفقات مع الأسف أبرمت بعلم المسؤولين في وزارة التجارة وأحيانا بعلم مسؤولين في الحكومة .

مسلسل الإرهاب الغذائي

مسلسل مستمر في الكشف عن عشرات الأطنان من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية الذي هو ليس وليد اللحظة وانما مرتبط بسنوات سابقة جرت فيها هذه الصفقات المشبوهة التي تصيب المستهلك العراقي بالدهشة والاستغراب كلما يسمع أن ما تناوله من أغذية هي غير صالحة للاستهلاك البشري ، فالكم الهائل من هذه المواد المنتهية الصلاحية موجودة بعشرات الأطنان في مخازن ومستودعات التجار وأحياناً مخازن وزارة التجارة.

■ لجنة النزاهة: القانون يطبق العدالة على الجميع.. وأرواح العراقيين ليست رخيصة

■ اللجنة القانونية: لن نتحيز لأية جهة مهما كانت.. وسوف يحاسب المقصر مهما كان مركزه

■ اللجنة الاقتصادية: الصفقات التي أبرمتها وزارة التجارة أكثرها غير صالحة للاستهلاك البشري!

■ لجنة حقوق الانسان تمارس دوراً رقابياً وتطلع ميدانياً على الاغذية المستوردة والتي تثار حولها الشبهات

■ لجنة الصحة والبيئة: كشف مواد منتهية الصلاحية هو نتاج الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المسؤولة

اللجنة الاقتصادية

من جانبها أكدت النائبة نوره سالم عضوة اللجنة الاقتصادية في تصريح لـ(المدى) قائلة: هناك عقود أبرمت بشكل مباشر بين التاجر ووزارة التجارة وهذه العقود يتم تدقيقها جدياً لأنها تمت بصورة سريعة وطبقت مبدأ القبول بأوطأ الأسعار وأضافت سالم أن اللجنة الاقتصادية ولجنة النزاهة في طور التحقيق عن ماهية هذه الصفقات المشبوهة وشكلت لجنة أيضاً من عدد من النواب لتدقيق عقود أبرمتها وزارة التجارة عام ٢٠٠٨ وأثبتت أن تحقيقها البدائي يؤكد إن الصفقات التي أبرمتها وزارة التجارة أكثرها غير صالحة للاستهلاك البشري، أما فيما يخص صفقة الزيت الفاسد فيمكن حلها بتوزيع الزيون على وزاة الصناعة لإعادة تكريره وتحويله الى صابون او مساحيق وهذه العملية تقلل الخسارة من ٥٠ مليار إلى ٢٥ مليار دولار إضافة إلى المبالغ التي يجب دفعها للموانئ عن إشغال الأرضية. وأوضحت سالم في حديثها إن وزارة التجارة ليس بجديد عليها ظهور ملفات فساد مالية وإدارية وضياع للمال العام ففي السنوات السابقة كانت مطلوبة مليون دولار تقريبا .

اللجنة القانونية

في حين علق النائب حسين الصافي عضو اللجنة القانونية في تصريح لـ(المدى) قائلا: اللجنة القانونية تنظر في جميع الملفات التي تؤكد بوجود فساد مالي وسرقة أموال الشعب واللجنة القانونية تعتمد في تقييمها على الوثائق والجهات المتعاقدة معها وأسباب تأخر توزيع المواد الغذائية إلى المواطنين كل هذه المسائل يتم مناقشتها قانونياً وفق الأدلة المتوفرة والوثائق المدعومة بالأدلة واللجنة القانونية لن تتحيز لأية جهة مهما كانت أو وزارة وسوف يحاسب المقصر مهما كان مركزه .

آراء مختلفة

يقول المواطن سلمان كاظم البالغ من العمر العقد الثالث انه يعاني من التهاب الأمعاء المزمن وليس هو الوحيد في العائلة، إنما زوجته وأولاده كذلك لا يعلمون لماذا لكن بعد إجراء التحاليل المختبرية أظهرت إصابتهم بالبكتيريا المتعفنة نتيجة تناول اللحوم المجمدة المستوردة، بينما أضاف كرم جبار البالغ من العمر العقد الثاني انه يقوم ببيع معلبات الأغذية المستوردة في بسطية في منطقة الباب الشرجي وهذه المعلبات منتهية الصلاحية وأسعارها رخيصة جداً حيث تقوم مطابع خاصة بتبديل وتغيير مدة الصلاحية ولا تكتفي بذلك بل التلاعب باسم المنشأ امعاناً في غش المواطن.

وعلق الخبير الاقتصادي محمود طاهر أن العراق يعتبر اكبر سوق للاستهلاك الغذائي والكمالي نتيجة الانفتاح الكبير للأسواق بعد عام ٢٠٠٣ الأمر الذي جعلها حقل تجارب لكل التجار الطارئين أصحاب الربح السريع نتيجة استيرادهم بضائع فاسدة لغسل أموالهم ومع الأسف المواطن العراقي هو الضحية وما العمل الآن والاقتصاد تدمر والمواطن أصيب بعدة أمراض تارة بسبب تلوث البيئة وتارة أخرى بسبب تناول مواد غير صالحة للاستهلاك البشري فالحل بيد الحكومة الآن عليها تنظيم إجازات الاستيراد وإصدار لائحة بالأغذية المسموح باستيرادها وإلا استمر مسلسل الأغذية الفاسدة والإبادة الجماعية للمواطنين نتيجة تناولهم تلك الأغذية وترك المنافذ الحدودية على مصراعيها ودون اكتراث بصحة المواطن .

لجنة حقوق الإنسان

بينما قال النائب زهير محسن عضو لجنة حقوق الإنسان في تصريح لـ(المدى) قائلاً: الإعلام الآن يمارس دوراً مهما وكبيراً في كشف الحقائق وتوضيح المفسدين والمتلاعبين بقضايا استيراد المواد المنتهية الصلاحية، كذلك لجنة حقوق الإنسان تمارس دوراً رقابياً والاطلاع ميدانياً على الأغذية المستوردة والتي يثار حولها الشبهات والاتصال بالجهات المختصة لمعرفة التفاصيل منها وما كشف الآن من وجود ملفات فساد مالي واستيراد أغذية فاسدة من قبل وزارة التجارة وكانت تروم توزيعها على المواطنين ضمن مفردات البطاقة التموينية يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان ومخالفاً لكل القوانين التي تضمن حق الإنسان للعيش بسلام وصحة وأمان .

لجنة الصحة والبيئة

وأوضح النائب حبيب الطرفي عضو لجنة الصحة والبيئة في تصريح لـ(المدى) قائلا: جميع المواد الغذائية تخضع للفحص والرقابة من قبل الجهاز المركزي للتقييم والسيطرة النوعية، والآن العمل أفضل بكثير من السنوات السابقة فالأمور استقرت بشكل اكبر وأصبح من الممكن التحقق من صلاحية المواد المستوردة وما حدث من كشف مواد منتهية الصلاحية هو نتاج الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المسؤولة لذلك اللجنة تتابع عمل المسؤولين في المجال الصحي والبيئي من اجل كشف حالات الفساد ومنع دخول المواد المنتهية الصلاحية إلى الأسواق، والأمر الأكثر تدقيقاً هو التشديد على جميع المنافذ الحدودية والرقابية الصحية بضرورة متابعة وفحص آلية دخول المواد الغذائية وفحصها جيداً والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك البشري ومن يثبت تورطه بإدخال بضائع فاسدة فان القانون لان يسامحه مهما كانت درجته الوظيفية أو مركزه السياسي أو الحكومي .

وثائق رسمية

يذكر أن وثيقة رفعها احد النواب عن التحالف الوطني إلى رئيس مجلس النواب عن خروقات في تنفيذ الموازنات لوزارة التجارة للأعوام (٢٠٠٧،٢٠٠٨،٢٠٠٩) داعيا البرلمان إلى الإسراع بتشكيل لجنة تقصي الحقائق بشأنها.

وأوضحت الوثيقة أن المادة (٢٩-ثالثا) من قانون الموازنة الاتحادية رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠ نصت على ألا يصرف المبلغ المخصص في المصروفات الأخرى لسد ديون وزارة التجارة الاتحادية إلا بعد تدقيق ديوان الرقابة المالية عن كيفية حصول العجز في وزارة التجارة، حيث يتضح ان الديوان بدأ بمخاطبة وزارة التجارة حول هذا الموضوع ابتداء من ٢٠١٠/١١/٢٨ وكان آخر كتاب مرسل منهم بخصوص هذا الموضوع في ٩-١-٢٠١١ ، متسائلا لماذا تأخر الديوان في التحقيق في هذا الموضوع خصوصا ان الموازنة أقرت في بداية سنة ٢٠١٠ والوزارة بحاجة ماسة للأموال لتغطية العجز.

والتقرير بين أن التدقيق في ديوان الرقابة المالية المتعلق بمعاملات وزارة التجارة جرى حول العقود بشكل روتيني ولم يقدم الديوان اي توضيح عن أسباب العجز. متسائلا عمّا إذا كان هناك تقارير أخرى من ديوان الرقابة المالية تدل على التزامه بما جاء في المادة المشار إليها في (١) من قانون الموازنة الاتحادية رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ وعدم مخالفته القانون؟.

وأضاف التقرير المرفوع إلى رئيس مجلس النواب يستنتج من الفقرة (٢) من كتاب ديوان الرقابة المالية المشار إليه في أعلاه إن الديوان وافق على صرف مبلغ (ثمانمائة وأربعة وأربعين مليون وواحد وثمانين ألف وتسعمائة وستة وثلاثين) دولارا وقد صرفت وزارة المالية الاتحادية (خمسمائة وثمانية وعشرين مليون وستمائة وأربعين) دولاراً رغم إن مبلغ (مائتان واثنين مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسين ألف ومائتان وواحد) دولار دقق في شهر كانون الثاني ٢٠١١ إلا انه من غير الواضح في كتاب الديوان متى تم تمويل حساب وزارة التجارة في المصرف العراقي بالمبلغ المذكور في أعلاه. وهل حصل ذلك في سنة ٢٠١٠ أم في سنة ٢٠١١.

وأوضح أن وزارة التجارة الاتحادية والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لم تزودا ديوان الرقابة المالية بخطتها لتنفيذ الموازنة للسنوات (٢٠٠٩ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧) بالرغم من الطلبات المتكررة من قبل الديوان.

وتابع التقرير لقد ورد في الفقرة (٣) من كتاب ديوان الرقابة المالية المشار إليه في أعلاه أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية أقرت بوجود عجز في موازنتها حتى يوم ١٤ / ١٢ / ٢٠١٠ بلغ مقداره ٢٦٢٨٠٨٦٥٨٤ الف دينار (ترليونان وستمائة وثمانية وعشرين مليار وستة وثمانين مليون وخمسمائة وأربعة وثمانين) ألف دينار اي ما يعادل ٢,٢٤٦ مليار دولار (مليارين ومائتين وستة واربعين مليون دولار) مضيفا أنه "سبق لي الاشارة في رسالتي الموجهة الى رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٩ / ٢ / ٢٠١١ في الفقرة (٩) منها بأن العجز في حسابات وزارة التجارة يزيد على ٢,٥ مليار دولار ويبدو أن التقرير كان متحفظا لان الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وحدها لديها عجز بمبلغ ٢,٢٤٦ مليار دولار فكيف ببقية الأطراف المكلفة بتنفيذ البطاقة التموينية.

بينما اشارت الفقرة (٣) من كتاب ديوان الرقابة المالية الآنف الذكر بان البيانات المالية للشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لسنة ٢٠٠٨ لا تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للشركة كما في ٣١ / كانون الاول / ٢٠٠٨ ونتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية بذات التاريخ دون اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الشركة لتصفية التحفظات والملاحظات المؤشرة.